

**افتتحت المعرض الرمضاني للعام 2010 لنادي سيدات الأعمال والمهنيات**

## دشتي: مجلس الأمة يعد دراسة لإصدار تشريع لدعم المشروعات الصغيرة



د. رولا دشتی و د سلوی الشرقاوی تفتتحان معرض بقشه تراث بأرض المعارض

◀ **انخراط المرأة في العمل الحر وتشجيعها لتساهم في التنمية الاقتصادية في المجتمع أمر مهم**

◀ **البغلي: المعرض يهدف لإيجاد بيئة مناسبة لتمكين المرأة من تطوير قدراتها الاستثمارية والتجارية**

ذلك يعد جزءا من اهداف الجمعية التي تؤمن بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي هي بمنزلة عماد للاقتصاد الكويتي. ولفتت الى ان الجمعية ترغب في ان ينخرط الشباب في معترك العمل الحر.

من جهة أخرى، أفادت رئيسة نادي سيدات الأعمال مها البغلي بأن هذا المعرض هو من ضمن برنامج «المرأة القيادية المبارة» (والذي أطلقته المنظمة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمرأة) بإطلاقه في يوليو 2010، مشيرة إلى أن البرنامج يهدف للعمل على إيجاد بيئة مناسبة للمرأة وتمكين قدراتها الاقتصادية والاستثمارية والتجارية وزيادة الوعي بأهمية تفعيل دور المرأة في القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقالت البغلي إن برنامج المرأة القيادية المبارة يشمل العديد من الأنشطة التي تحقق الهدف المنشود وتقديم ورش عمل وحلقات نقاشية لصاحبات المبادرات وورش عمل للصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تنظيم لقاءات تعريفية لتبادل الخبرات مع سيدات أعمال ناجحات من خارج الجزائر.

كما يشمل البرنامج تنظيم عدد من المعارض للمبشرين المشاركين في البرنامج ومتابعة إداائهم وقضايا مدى استفادتهم من الخبرات والدورات التي شاركوا فيها. ولغقت البعثة إلى أنه بشارك في هذا المعرض نخبة من عضوات نادي سيدات الأعمال والمهنيات صاحبات المشروعات الصغيرة والمبادرات المتميزة حيث يبلغ عددهن حوالي 16 عضوة من النادي ليعرضن إبداعاتهن في مجالات مختلفة مثل الأزياء والاكسسوارات والديكور والمأكولات وكذلك سألبن مهنية محترفة ومهارات تسويقية عصرية. وهذا ما أعربت مجموعة من سيدات الأعمال وسيدات المجتمع الكويتي عن إعجابهن بالمعرض والمشاركات وأشدن بدور نادي سيدات الأعمال والمهنيات في تبني هذه المبادرة لتمكين المرأة من المشاركة في التنمية الاقتصادية والدخول في مجالات الاستثمار التجاري وبقية ومهنية.

**عاطف رمضان**  
 أكدت النائبة د. رولا دشتي ان مجلس الأمة في طور إعداد دراسة لاصدار تشريع يختص بدعم المشروعات الصغيرة وذلك لخلق فرص عمل للشباب وتأهيلهم والحد من البطالة التي تعوق إنجاح مشاريعهم، مشيرة إلى أن هناك تشريعا قيد الدراسة في اللجنة المالية الرامنة بهذا الشأن.

جاء ذلك في تصريحاتها للحافيين أول  
مأسد أسد افتتاحها جناح معرض نادي  
السيدات الاعمال والمهنيات بالكويت 2010 في  
معرض بقشة تراث بارز المعارض الدولية في  
منطقة مشرف بحضور الرئيس التنفيذي لشركة  
الحلول المثلى للاستشارات الادارية دسولي  
الشرقاني وعدد من سيدات الاعمال وسيدات  
الجمعية الكويتية، حيث يقام المعرض تحت  
رعاية الجمعية الاقتصادية ومبادرة الشراكة  
الامريكية الشرق اوسطية.

وأضافت د. دشتي ان الجمعية الاقتصادية أعدت دورات تدريبية بشأن المشروعات الصغيرة تضم مستشارين لمساعدة الشباب على كيفية انجاح مشروعاتهم سواء من خلال الامور المتعلقة بالتسويق او إعداد دراسات الجدوى إضافة إلى العمل على حل المشكلات التي يواجهونها.

واستطردت: نؤمن بفكرة إنشاء النادي ودعمه  
إيماناً منا بأهمية انخراط المرأة في العمل الحر  
وتشجيعها لتساهم في التنمية الاقتصادية في  
المجتمع كصاحبة أعمال نستفيد من خبراتها  
وابتكاراتها في مجالات عدة في مختلف القطاعات  
الاقتصادية المختلفة خاصة القطاع التجاري.

ولفتت الى ان المعرض يضم مصمّات ازياء وباشعات في قطاعات الاغذية والملابس والمشروبات والهندسة وقطاعات اخرى مختلفة. وأشارت الى ان من يقوم على هذه الاعمال سيدات اعمال كويتيات، مؤكّدة ان هذا المعرض اقيم بدعم من قبل الجمعية الاقتصادية الكويتية و

التقرير الإحصائي الأسبوعي لحركة الوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق خلال الفترة من 2010/8/1 حتى 2010/8/5 - الوكالات العقارية					
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0
الفروانية (3)	2	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	4	0	0	0	0
الأحمدي (5)	0	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	7	0	0	0	0

التقرير الإحصائي الأسبوعي لحركة تداول العقار بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق						
خلال الفترة من 2010/8/1 حتى 2010/8/5 - العقود المسجلة						
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الشريط الساحلي	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	4	2	0	0	0	0
حولي (2)	12	9	0	0	0	0
الفروانية (3)	11	2	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	10	0	0	0	0	0
الأحمدي (5)	18	5	0	0	0	0
الجهراء (6)	7	0	0	0	0	0
المجموع	62	18	0	0	0	0

## العقار السكني يشهد طلباً في السوق المحلي بالرغم من تشدد البنوك في الإقراض

**كامل لـ «الأبناء»: 90% من مقيمي العقارات في الكويت لا يعاينون العقار على أرض الواقع**



م. عصام کامل

أو المدن الحيوية .

وعن العقار التجاري ذكر  
م. كامل أنه يشهد حالياً زيادة  
العرض مقابل الطلب خاصة في  
العاصمة، مشيراً إلى أن تميز  
العقار التجاري بالخدمات مثل  
مواقف السيارات يؤثر إيجاباً

في ارتفاع قيمة إيجاره.  
وأشار إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على إيجارات العقار التجاري وحدث من نمو المكاتب التجارية نتيجة استغناء بعض الشركات من العمالة المنزلية.

وأشار إلى أن المحلات التجارية وهي أحد أنواع المقار التجارية لم تتأثر كثيرا مثل المكاتب التجارية - مرجعا ذلك إلى أن الطاقة الاستيعابية لا تزال موجودة مما ينعكس إيجابا على مبيعات هذه المحلات، مشيرًا أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر على أسعار إيجارات هذه المحلات بقدر تأثرها على «الخلوات».

وعن العقار السكني أفاد م. كامل بأن هناك طلبا على هذا النوع من العقارات بالرغم من تشدد البنوك في الإقراض، مبينا

## بالتزامن مع استقرار حركة أسعار العقار في الخليج

# «كولدويل بانكر»: نمو ملحوظ في حركة التداولات العقارية في النصف الأول



لكونها تنعكس ارتفاعا على صعيد أسعار العقارات مما يستوجب مراقبة السوق للحد من أي ارتفاع غير مبرر في الأسعار.

وأشار التقرير إلى انخفاض أسعار الأراضي في المملكة خلال النصف الأول من العام 2010، حيث أشار إلى أن متوسط أسعار الأراضي المفضرة للمشروعات التجارية انخفض بمعدل 8,3٪، والمفضرة للمشروعات السكنية بمعدل 2,3٪، بالمقارنة بالنصف الثاني من 2009.

وبين التقرير أن أسعار المساكن في الرياض انخفضت خلال النصف الأول من العام الحالي، وذلك بعدما سجلت تراجعاً طفيفاً في عام 2009، في حين ارتفع متوسط أسعار الشقق الكبيرة في الرياض بمعدل 6٪، قياساً إلى مستويات النصف الثاني من عام 2009.

أما فيما يخص مستويات العقارات في مدينة جدة فتعتبر الأعلى بين المدن السعودية، وبخاصة العاصمة الرياض، بسبب كثرة المشروعات العقارية الضخمة وانخفاض معدلات بناء المحلات والوحدات السكنية بها.

وأكد التقرير أن السوق السعودي وعلى الرغم من هذا التراجع له حصص الأسد السنوي من بين الأسواق الخليجية وهناك مشاريع عدة تستعد الشركات للمخول فيها لاسيما مع تواجد الأراضي بأسعار مقبولة وارتفاع حصة الطلب على السكن من أهل البلد والكثافة السكانية، خاصة مشاريع المنازل للقطاع المتوسط والمحدود التي سيتم تنفيذها في السعودية خلال الفترة المقبلة. كما يقدر حصة الاستثمارات في السوق العقاري السعودي بما يقارب 1200 مليار ريال، ويتداول ما يقارب 100 إلى 200 مليار ريال سنويا في هذا القطاع.

وعلى صعيد الإجراءات فقد تراجع معدل الإيجار للشقق في دبي بنسب تراوحت ما بين 5 و8% نتيجة لارتفاع حجم الوحدات المعروضة للإيجار مقابل ضعف الطلب على التأجير.

وفي قطر لايزال مصير قطاع المكاتب الإدارية في السوق العقاري خاضعاً خاصة مع تزايد عدد الأبراج المكتبية التي تخططها الشركات في المنطقة، التي قد تضرر من تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تشير تقديرات الخبراء في السوق العقاري القطري إلى وجود نحو ثلاثة ملايين متر مربع من المساحات المكتبية في السوق المحلي، معظمها يتركز في منطقة الدوحة، وقسم كبير منها اكتمل بناؤه حديثاً، في الوقت الذي تراجع فيه الطلب على المكاتب الإدارية خلال العامين الماضيين، فبعد تآثيرات الأزمة المالية العالمية، وتوقع التقدير أن يكمل سوق المكاتب الإدارية في قطر العام الحالي بإداء متواضع جداً لا يبعد كثيراً عن الركود، وقد بلغ سعر تأجير المكاتب خلال الفترة الأولى من العام الحالي نحو 240 ريالاً قطرياً للمتر المربع في المواقع الرئيسية، في حين أن متوسطاً للسعر بشكل عام يبلغ نحو 170 ريالاً قطرياً للمتر المربع الواحد.

أما على الصعيد السوق العقاري في المملكة العربية السعودية فإنه من المتوقع أن تغير أنظمة الرهن العقاري المرتقب تطبيقها من خريطة العقار في المملكة خلال الفترة المقبلة كونه يساهم في تمكين المواطنين من تملك منازلهم الخاصة، وسيسمح هذا النظام لعدد كبير من المواطنين بإتماملاك المساكن، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع حصة الاستثمارات في القطاع العقاري ويساهم في تنشيط حركة البناء، كما ستنبعه جوانب أخرى قد تكون سلبية نظر

**تقرير**

ذكر التقرير العقاري لشركة كولدويل بانكر العالمية فرع الكويت أن أسعار العقارات في دول الخليج شهدت خلال النصف الأول من العام الحالي

استقراراً، ولم تواصل التراجع الذي استمرت عليه طوال العام المنصرم، مؤكداً أن أغلب أسواق المنطقة تلملت نمواً طفيفاً على مستوى التداولات العقارية بمختلف قطاعاتها لاسيما السكنية والاستثمارية والصناعية، فيما بقي وضع القطاع التجاري محاطاً بالغموض بسبب كثرة المعروض منه، فغلب دول الخليج.

ففي السوق الكويتي شهد النصف الأول من العام الحالي نموا ملحوظا على صعيد حركة التداولات العقارية لاسميا بالمقارنات السكنية والاستثمارية محققا نسبة نمو بلغت 36٪ فيما شهد الإقبال على شراء العقارات التجارية تراجعاً كبيراً فاق ما نسبته 70٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2009. كما شهدت مستويات التاجر للقرارات التجارية تراجعاً، حيث تراوح سعر تاجر المتر المربع ما بين 7 و10 دنانير. أما على صعيد سوق دبي القاري فقد واصلت أسعار بيع الشقق والفلل السكنية والعقارات الاستثمارية في الإمارة استقراراً خلال النصف الثاني من 2010، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، باستثناء أسعار الفلل في مناطقين فقط، حيث شهدت أسعارها انخفاضا طفيفا، فيما حافظت أسعار الشقق في مركز دبي المالي العالمي والجميرا على مستويات مقبولة دون أن تشهد أي تراجعاً، حيث يبلغ سعر بيع القدم المربع في فلل مشروع «خلعة الجميرا 1,8 ألف درهم للقدم المربع»، وحققت منطقة غرين سكومبوني 700 درهم للقدم المربع».

## «باز» تُبرم عقوداً لتسويق منتج سياحي خارج الكويت قريباً

عاطف رمضان 

كشف مدير إدارة التسويق في شركة باز للنظم العقارية د. خالد الشمري لـ "الأنباء" عن أن الشركة في المراحل النهائية لإبرام عقود اتفاقيات لإدارة وتسويق مشروع جديد عبارة عن منتج سياحي خارج الكويت.

وأضاف د. الشمري أن هذا المشروع كائن في

اظهرت احصاءات ادارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل للفترة من 1 إلى 5 أغسطس الجاري ان عدد العقارات المتداولة للمقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 62 عقاراً بمبلغ قدره 15,4 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 18 عقاراً بقيمة 10,6 ملايين دينار، فيما لم يشهد العقار التجاري او الشريط الساحلي او المخازن او الصناعي اى حرك خلال هذه الفترة..

## تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 1 إلى 5 أغسطس الجاري بلغ 80 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي المعققات المتداولة 91 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 11 عقارا، مما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 11 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق. وجاء إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للمقار الاستثماري استقر بواقع 8 عقارا، علما أنه استقر مؤشر تداول العقود بالنسبة للمقار التجاري» و«المنزلة» بواقع «صفر» عقار.

## الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 1 إلى 5 أغسطس الجاري فقد بلغ عدد العقارات الخاصة 4 عقارات بمبلغ قدره 1,4 مليون دينار، في حين لم يشهد العقار الاستثماري او التجاري او المخازن او الصناعي اي تحرك خلال هذه الفترة. اما عن مؤشر تداول الوكالات 7 عقارات فإن اجالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 7 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 8 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع «عقار واحد». ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره استقر بواقع 7 عقارات فيما انخفض العقار الاستثماري بواقع «عقار واحد». علما بان مؤشر تداول الوكالات العقارية استقر بالنسبة للمعيارين التجاري والمخازن بواقع «صفر» عقار..